# The Challenges and Opportunities in the Process of Political and Economical in Jordan (2021-2024)

**Shyam F. Almajali**[(1)*]

(1) Researcher, Jordan.

Received: 10/2/2025
Accepted: 22/12/2025
Published: 30/6/2026

* ***Corresponding Author:***
shyamfalah@yahoo.com

**DOI:**https://doi.org/10.59759/law.v5i2.997

## Abstract

The study aims to highlight the crises, obstacles, and challenges affecting the path of the reform and transformation process in Jordan, which contribute to hindering or delaying its success. By addressing the key internal and external challenges that face and hinder the reform and transformation process in Jordan, the study investigates the main opportunities available for the success of the reform process and identifies how to leverage these opportunities to ensure the success of the transformation and reform.

The study adopts a descriptive-analytical approach to describe and analyze the nature of these challenges and their role in weakening the reform and transformation movement in Jordan. The study concludes that Jordan's geographical location imposes challenges and risks at all levels, placing it between security and defense interests and the need for development and reform. Additionally, the social and political culture plays a significant role in the reluctance of a large segment of the Jordanian population to engage in political participation. The study recommends investing in youth for the reform process, providing sufficient opportunities for participation in the reform process, and ensuring the adaptation of Jordan's political life to regional and international changes.

**Keywords**: Challenges, Political Reform, Development, Jordan, Democracy.

# التحديات والفرص في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن (2021-2024)

**شيم فلاح المجالي**[1]

(1) باحثة، الأردن.

## ملخص

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الأزمات والمعوّقات والتحديات التي تؤثر على مسار عملية الإصلاح والتحوّل في الأردن، والتي تسهم في عرقلة نجاح هذه العملية أو تأخرها، ومن خلال تناول أهم وأبرز التحديات (الداخلية والخارجية) التي تواجه وتعرقل عملية الإصلاح والتحوّل في الأردن، وتقوم الدراسة بالبحث والتعرف على أهم الفرص المتاحة لنجاح عملية الإصلاح وتحديد كيفية الاستفادة من هذه الفرص لإنجاح عملية التحوّل والإصلاح. تبنّت الدّراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف ماهيّة هذه التحديات والأزمات التي تواجه الاصلاح، ووصف وتحليل دورها في إضعاف حركة الإصلاح والتحوّل في الأردن. وتوصلت الدّراسة إلى أن الموقع الجغرافي للأردن يفرض عليه تحديات ومخاطر على جميع الأصعدة؛ مما يجعله ما بين مصلحة الأمن والدفاع، والحاجة للتنمية والإصلاح، بالإضافة إلى الظروف والتحديات الاجتماعية والثقافة السياسية التي لها دور كبير ومهم في العزوف عن المشاركة السياسية لشريحة كبيرة من الشعب الأردني. وتوصي ضرورة استثمار الشباب في عملية الإصلاح، وتوفير الفرص الكافية للمشاركة في عملية الإصلاح وتعزيزها، وضرورة تكيّف الحياة السياسية في الأردن مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

**الكلمات المفتاحية:** التحديات، الإصلاح السياسي، التنمية، الأردن، الديمقراطية.

□

## المقدمة

يُعدّ التحديث والإصلاح السياسي وبناء الديمقراطية والتغيّر في مستوى التطوّر السياسي والمؤسساتي والاجتماعي والثقافي، وتطوير الدساتير وتنظيم سلطات الدولة والمساءلة، من أهم المطالب التي تدعو إليها الشعوب، مع وجود برامج وسياسات وخطط تقوم بها مؤسسات الدولة جميعها لتحقيق ذلك على أرض الواقع. والإصلاح عملية لبناء عقلية وثقافة جديدة تتكيّف مع الأنماط الجديدة للحياة والمرتبطة بالقيم والأساليب الديمقراطية لتعامل الفرد مع المجتمع، بالإضافة إلى أن الإصلاح هو تطوير لمؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ورفع مستويات الثقافة، وأن الإصلاح في الأردن هو رغبة في غدٍ أفضل، وغايته حماية القيادة والأرض والشعب، والاستمرار في بنائه وتحديثه، مع الحفاظ على القيم الأصيلة الموروثة والانفتاح على العالم.

لقد اكتسب الإصلاح أهمية كبيرة، وأصبح أساسًا في السياسات والتوجهات للدول والمنظمات، ويرتبط بالديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، ويظهر الإصلاح في قدرة النظام السياسي على التكيّف مع التغيير الدولي والإقليمي، والعمل على تطوير الآليات السياسية للسلطة والمجتمع، والانتقال من مرحلة إلى مرحلة فضلى، مع نقل الدولة – كالأردن – نقلة حضارية للارتقاء إلى مستوى الأمم الفاعلة، وتتدرّج عملية الإصلاح في الأردن وفق مكونات البيئة الداخلية والخارجية، التي تؤثر بشكل كبير على هذه العملية.

وفي عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين، تعدّدت الإجراءات والإصلاحات التشريعية والاقتصادية، والمشاريع كـ(الأردن أولًا 2001)، و(كلنا الأردن 2006)، و(الأجندة الوطنية 2005)، و(الحوار الوطني 2011)، و(الأوراق النقاشية)، و(اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية 2021م)، فالإصلاح من أهم المفاهيم التي تتناول مسيرة التطور والرقي في المجتمعات البشرية، ويُعدّ هذا المفهوم شاملًا لكافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وذلك لتأصيل العلاقة بين الأنظمة والشعوب، وإن عملية الإصلاح ليست مستحيلة، إلا أن نهج الإصلاح والتحوّل وطرقه يتعرّض لمنعطفات وتحديات حادة لا يمكن تجاهلها، مع وجود فرص كثيرة تسهم في إنجاح هذا التحوّل والتغيير العميق في جوانب عديدة داخل الدولة والمجتمع.

وفي ظل وجود التحديات والفرص للإصلاح والتحوّل، أُعدّت هذه الورقة البحثية لإلقاء نظرة على أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه عملية الإصلاح والتحوّل في الأردن، وتسليط الضوء على أهم الفرص المتاحة لإنجاح عملية الإصلاح والتحوّل في الأردن.

## مشكلة البحث وأسئلة الدّراسة

تتلخّص المشكلة البحثية في تحديد التحديات التي تواجه عملية الإصلاح في الأردن، والبحث عن الفرص الممكنة التي تسهم إيجابيًّا في عملية الإصلاح، من خلال طرح الأسئلة الآتية:

س1: ما أثر أهم التحديات الخارجية التي تواجه عملية الإصلاح والتحوّل في الأردن؟

س2: ما أثر أهم التحديات الداخلية التي تواجه عملية الإصلاح والتحوّل في الأردن؟

س3: ما أبرز الفرص المتاحة لعملية الإصلاح والتحوّل في الأردن وكيفية الاستفادة منها؟

## أهداف البحث

تهدف الدّراسة إلى ما يلي:

1. تسليط الضوء على أبرز التحديات (الداخلية والخارجية) التي تعرقل عملية الإصلاح والتحوّل في الأردن وتحليلها
2. فهم أثرها على الإصلاح السياسي والاقتصادي.
3. التعرّف على أهم الفرص المتاحة لعملية الإصلاح.
4. تحديد مدى الاستفادة من الفرص لإنجاح عملية التحوّل والإصلاح.

## فرضية الدراسة

تطرح الدراسة فرضية للنقاش سعياً لتحقيق مدى صحتها ثم قبولها

تؤثر التحديات الداخلية والتحديات الخارجية تأثيرًا سلبيًا على نجاح عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، بينما يمكن للفرص المتاحة (السياسات الإصلاحية، الدعم الدولي، المشاركة المجتمعية) أن تعزز من فعالية هذه العملية".

وهنا تظهر العلاقة بين المتغيرين– **المتغيرات المستقل:** التحديات الداخلية والتحديات الخارجية، **المتغير التابع:** نجاح عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن. كلما زادت التحديات الداخلية والخارجية، انخفض مستوى نجاح الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن. والاستفادة من الفرص المتاحة تزيد من فعالية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن.

## منهج البحث

**المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد هذا المنهج على جمع المعلومات حول مشكلة الدراسة ومعالجتها

من خلال وصفها من جميع الجوانب والأبعاد، يتميز هذا المنهج بأنه أكثر تحديداً للمشكلة وفرضيتها وأكثر تفصيلاً للمعلومات والبيانات التي تحتاجها، ويتم التركيز ف هذا المنهج على اتباع أسلوب وشكل الدراسات السببية المقارنة ويعتبر من أرقى الدراسات الوصفية لأنه يفسر كيف ولماذا تحدث الظاهرة. (كلالدة، 1997، :107)

تعتمد الدّراسة على هذا المنهج العلمي لوصف وبيان ماهية التحديات والفرص لعملية الإصلاح والتحوّل في الأردن، ولأنه يساعد في القدرة التحليلية في شرح الظواهر السياسية للتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساعد أصحاب القرار في تجاوز التحديات، واستغلال جميع الفرص لإتمام عملية الإصلاح والتحوّل في الأردن ونجاحها.

**منهج تحليل النظم**: إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي، تستفيد الدراسة من منهج تحليل النظم Systems Analysis وفق David Easton (1965)، الذي قدم اطاراً تحليلياً لفهم النظام السياسي بوصفه دائرة متكاملة ذات طابعاً ديناميكياً يشمل المدخلات والمخرجات مع وجود عملية تغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات، ويقوم هذا الاطار على ان التفاعلات السياسية في النظام السياسي تتم كاستجابة لتأثيرات البيئية وخاصة البيئة المحيطة للنظام والذي اعتبره كنسق او العديد من المتغيرات تتفاعل بينها داخل البيئة ففي هذا المنهج، يعتبر النظام السياسي ككل يتفاعل مع بيئته من خلال **مدخلات (Inputs)** مثل المطالب والضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويقوم بمعالجتها عبر **عمليات التحويل (Conversion Processes)** لإنتاج **مخرجات(Outputs)** التي تتجسد في القرارات والسياسات والإصلاحات العامة، ثم يلعب **التغذية الراجعة (Feedback)** دورًا في تعديل السياسات والإجراءات بناءً على ردود أفعال المجتمع والبيئة المحيطة به (مثل سياسات الحكومة والتشريعات).(مخلوف، 2020، :51) ويستخدم المنهج في الدراسة لتأطير العلاقات بين المتغيرات الداخلية والخارجية وبين النظام السياسي والاقتصادي الأردني كوحدة تحليل متكاملة.

## الدراسات السابقة

1- دراسة السرحان (2019) بعنوان "الإصلاحات السياسية في الأردن: بين رهانات الملكية وضغوطات المعارضة والحراك الشعبي". وقد هدفت الدّراسة إلى إلقاء الضوء على الإصلاح السياسي في الأردن في فترة ثورات الربيع العربي، وقامت بتحليل الرؤية الملكية للإصلاح السياسي،

ورؤية السلطة التنفيذية والحزبية والشعبية للإصلاح السياسي، واعتمدت الدّراسة منهج النظم السياسية لتحليل العلاقة القائمة بين بنى النظم السياسية؛ وذلك لفهم أعمق لطبيعة أي نظام سياسي، وتوصّلت الدّراسة إلى أن الإصلاحات في الأردن ما تزال دون المستوى المطلوب، وأن ميزان القوى بين النظام السياسي والحراك الشعبي لم يصل إلى مرحلة تقود النظام إلى تقديم بعض التنازلات.

2- دراسة المشاقبة (2022) بعنوان "واقع الإصلاح السياسي في الأردن والتحديات التي تواجهه". حيث هدفت الدّراسة إلى التعرّف على واقع الإصلاح السياسي في الأردن، والتعرّف على أبرز معوقاته في فترة (1989-2019)، واعتمدت الدّراسة على المنهج البنائي الوظيفي الذي ينظر إلى النظم السياسية باعتباره أبنية لكل منها وظائف متعددة ومهمة، وهذا المنهج يساعد في الكشف عن مؤشرات الإصلاح السياسي، كما يساعد في تقييم عملية الإصلاح ويحدّد أبرز المعوّقات التي تواجهه، و-توصّلت الدّراسة إلى أن الإصلاح في الأردن جاء بعد حدوث أزمات معينة، وأن ضعف الأحزاب السياسية وضعف الثقافة الاجتماعية السائدة في الأردن هي من معوّقات الإصلاح السياسي، وتوصي الدّراسة بالاعتماد على مبدأ الإصلاح الشامل وتفعيل آليات النزاهة والشفافية، وضرورة تفعيل دور الأحزاب، وتعزيز قناعة النظام بأهمية الإصلاح السياسي.

3- دراسة الدباس (2023) بعنوان "الإصلاح السياسي وإشكالية التموضع الديمقراطي في الأردن". هدفت الدّراسة إلى التعرّف على محدّدات الإصلاح السياسي في الأردن وإشكالية التموضع الديمقراطي، خاصةً بما يتعلق بعلاقة الحكومة والبرلمان والموقف من جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى الوقوف على الاعتبارات الأمنية التي تشكل عائقًا أمام التطوّر الديمقراطي الحقيقي. ولتحقيق هذه الأهداف؛ اعتمدت الدّراسة على المنهج التاريخي لاستعراض تاريخ تطور الديمقراطية في الأردن، والمنهج الوصفي التحليلي لرصد الظواهر واقع الإصلاح في الأردن، وقد توصّلت الدّراسة إلى أن ملف الإصلاح في الأردن ما يزال عاثرًا ويحمل كثيرًا من الإشكاليات، وهذا يضيف أزمة للنظام السياسي في مجال التموضع الديمقراطي، بالإضافة إلى أن الوضع ما زال يواجه كثيرًا من المعيقات السياسية والاجتماعية والدستورية؛ كعدم وجود إدارة سياسية حقيقية لتحقيق الإصلاح السياسي.

4- دراسة Alattyat (2003) بعنوان "Building Democracy in Jordan". وتتضمّن هذه الدّراسة الحديث حول ثلاثة موضوعات مهمة ورئيسة تتمثل في (المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، والحياة الحزبية، وقوانين الانتخابات)، ومن خلال الاستعراض التاريخي للعملية الإصلاحية، توضّح الدّراسة أن هناك مجموعة من المعوقات التي تقف أمام نجاح العملية الإصلاحية في الأردن، ومن

هذه المعوقات منع الأحزاب السياسية من العمل لفترة تزيد عن الثلاثين عامًا، وهذا أثر بشكل سلبي على المكانة الاجتماعية للأحزاب داخل المجتمع، كما أن النظام القبلي يقف أمام أي طريق لتفعيل دور المرأة في الأحزاب والانتخابات والعملية السياسية.

ما يميّز هذه الدّراسة عن الدراسات السابقة هو شمولية مكوّناتها التي تتناولها لإظهار:

1- التأثير الكبير لمجموعة التحديات الداخلية المحلية، والتي تلقي بأثرها السلبية على مجريات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن.
2- دور القضايا الإقليمية المحيطة بالأردن في التأثير على مسار عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن.
3- التأثير الكبير للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الداخلية في الأردن على عملية الإصلاح.
4- أبرز الفرص المتوفرة التي تشكل مفاتيح رئيسة يمكن أن تسهم في نجاح عملية الإصلاح والتحوّل في الأردن.
5- كيفية الاستفادة من هذه الفرص وتوظيفها بشكل موضوعي للمساهمة في دفع مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي.
6- تؤسس هذه الدّراسة قاعدة علمية حول موضوع الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، وتسعى إلى التعمّق في وصف التحديات والفرص ووصف تأثيرها على نجاح الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن.

## أهمية الدراسة

### الأهمية العلمية:

تنطوي الأهمية العلمية للدّراسة على تسليط الضوء والبحث حول الجانب النظري والمعرفي لدور التحديات الداخلية والخارجية في زيادة الصعوبات أمام نجاح عملية الإصلاح والتحوّل لأي دولة، والتركيز على الفرص المتاحة لإنجاح مسار الإصلاح والتحوّل والقدرة على الاستفادة من هذا الجانب لتجاوز التحديات واستغلال جميع الفرص لتحقيق الإصلاح، وتضيف هذه الدّراسة بُعدًا أكاديميًّا لتقييم دور التحديات والفرص وأثرها على الإصلاح والتحوّل، وتقدّم محتوى أكاديميًّا في مجال التنمية، والإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.

**الأهميّة العملية:**

تتمثل الأهميّة العملية لهذه الدّراسة من خلال تقديم رؤية واضحة وشاملة وواقعية للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأردن في عملية الإصلاح، وللفرص التي يمكن الاستفادة منها للتقدّم بخطوات سريعة وفاعلة في إنجاح هذا التحوّل والوصول إلى الأهداف المنشودة في المستقبل، وذلك يساعد في الوصول إلى نتائج علمية وعملية تساعد أصحاب القرار في الوصول إلى حلول وآليات وخطط مناسبة يتم من خلالها القدرة على تجاوز ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، وإضعاف تأثيرها السلبي على الأردن، وتساعد في إقرار السياسات العامة التي من خلالها يتم الاستفادة من الفرص والإمكانات المتاحة لإنجاح عملية التحوّل.

## حدود الدراسة

**الحدود الموضوعية:** تندرج هذه الدراسة ضمن حقول العلوم السياسية وبشكل رئيسي في مجال الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، الحوكمة والمشاركة السياسية، مع توظيف مقاربات من الاقتصادي السياسي وعلم الاجتماع السياسي لتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن.

**الحدود المكانية:** تُطبَّق هذه الدراسة على المملكة الأردنية الهاشمية، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة بالأردن، في حدود انعكاساتها على الداخل الأردني.

**الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من **عام 2001م حتى عام 2024م**، وهي الفترة التي شهدت انطلاق المبادرات الإصلاحية في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني، مروراً بمحطات مفصلية كالحراك العربي، وجائحة كورونا، وصولًا إلى تحديث المنظومة السياسية والتشريعية.

## تقسيم البحث

1: التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الإصلاح.

1،1: التحديات الخارجية.

1،2: التحديات الداخلية.

2: فرص الإصلاح السياسي.

1،2: فرص الإصلاح، وكيفية الاستفادة منها.

2،2: التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الإصلاح والتحوّل في الأردن.

## 1: التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الإصلاح.

### 1.1: التحديات الخارجية:

يخلق الموقع الجغرافي للأردن تحديات كثيرة وكبيرة، خاصةً في ما يتعلق بالقضايا الإقليمية والدولية؛ مما يزيد فرص تأثير القضايا الخارجية على الشؤون الداخلية، وتتفاقم المخاوف الأمنية ومساهمتها في تشكيل حسابات القيادة الأردنية الذين ينشغلون في قضايا الاستقرار السياسي، والذي يسبق الإصلاح السياسي في الاهتمام(Abu Rumman,2021,p:10)، فقد واجه الأردن منذ نشأته كثيرًا من التحديات والأزمات السياسية والاقتصادية؛ وذلك نتيجة عدم استقرار المنطقة المحيطة به وتأثيرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية؛ مما انعكس بشكلٍ سلبي على جهود عملية الإصلاح الشامل في الأردن. ويمكن أن نجمل بعضًا من هذه التحديات كالآتي:

أ- **الربيع العربي وما نجم عنه من أزمة اللاجئين:**

إن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من الدول المجاورة والمحيطة بالأردن؛ كفلسطين والعراق وسوريا وغيرها من الدول العربية؛ كاليمن وليبيا، خاصةً بعد موجات الربيع العربي التي تصاعدت فيها وتيرة الصراعات والقتل والعنف واستخدام السلاح، فتم نقل هذه الأزمات والصراعات إلى الأردن باعتباره الملاذ الأمن لهم، وهذا ما شكّل ضغطًا كبيرًا على الداخل الأردني من الناحية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. (حنتولي،2019، ص:19)

حيث شكلت الأزمة السورية تحديًا مهمًا وحقيقيًا للأردن، خاصة ما يتعلق بأزمة اللجوء السوري التي ألقت بظلالها على جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية؛ فقد ارتفعت نسبة السكان في الأردن إلى (10%)، فشكّل هذا الارتفاع ضغطًا شديدًا على البنية التحتية. (الشهوان، 2018، ص:28)

ولمواجهة هذه الأزمة، بدأ الأردن في الاستعداد لأي تطورات للتعامل مع اللجوء السوري وتنظيم هذه العملية، من خلال تشكيل اللجان لإدارة الأزمة والتعاون مع المؤسسات المعنية بقضايا اللاجئين، وكان ذلك ضغطًا أمام ضعف الإمكانات المادية وعدم توفر فرص عمل مناسبة لهم، مع ضرورة توفير الحاجات والخدمات الصحية، حيث تم إنشاء المخيمات لتضم الأعداد الكبيرة على الأراضي الأردنية، وتأمين البنية التحتية المناسبة والمسكن والطعام والشراب لهم، بالإضافة إلى الحماية الأمنية والكهرباء والماء، وذلك من أموال الخزينة الأردنية وبمبادرات من الهيئات

الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، ولا شك في أن هذه الأزمة شكلت عبئًا داخليًّا وخارجيًّا تمثل في ضغط المساعي الدبلوماسية الأردنية للتعامل مع هذه الأزمات إقليميًّا ودوليًّا، خاصة من الناحية الاقتصادية، واستمر الأردن في اتباع سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من صعوبة وحدّة هذه الأزمات، خاصة التي واجهت القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. (الشهوان، 2018، ص40-51).

فقد انعكست قضية اللاجئين على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، فقد أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والعقارات والتعليم، وزادت من تدفّق عناصر الإرهاب، وأصبح هناك تخوّف من أن يصبح الأردن ساحةً للتصفيات الشخصية، بالإضافة إلى انعكاسها على الوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية والنسيج الاجتماعي الداعم الأساس للأمن والاستقرار، مع وجود ضغط مستمر لتوفير المسكن والمواد التموينية والتعليم والصحة، فأصبحت هذه الخدمات تُقدَّم بمستويات مرتفعة؛ مما جعلها غير كافية مع الطلب على الطاقة وعدم القدرة على توفير الطاقة اللازمة ونقص المياه. (العمايرة، 2017، ص126-132).

ومما لا شك فيه أنه، ومن خلال ما شهدته الدول العربية، وبالأخص الدولة السورية، من اضطرابات داخلية؛ فقد عانى الأردن من حالة الجمود في العلاقات الأردنية السورية، ولذلك بذل الأردن الكثير من الجهود محليًّا ودوليًّا لإعادة الانخراط مع الدولة السورية والتعامل مع الأزمة السورية، محاولًا بناء نهج جديد ومتسارع لاستعادة العلاقة، وتمثل ذلك في زيارة المسؤولين السوريين إلى الأردن، وإعادة قنوات الاتصال، وتقديم المقترحات لأي مشاريع تسهم في التعامل السياسي والاقتصادي وتحقيق الاستقرار والأمن في سوريا؛ للتخفيف من حدّة التحديات والأزمات التي تواجه الأردن نتيجةً لهذه الأزمة.(AL sabaileh, 2022, p. 255) .

**ب- القضية الفلسطينية ووجود حكومات إسرائيلية يمينة متطرّفة:**

أثّر موقع الأردن على نهج السياسات الخارجية الأردنية من خلال الانخراط في المشاكل التي فرضها هذا الموقع، والارتباط التاريخي والجغرافي مع فلسطين، وقد عدّت القضية الفلسطينية من أهم القضايا السياسية للأردن، فقد انعكست جميع الأحداث الداخلية من الجانب الفلسطيني على المجتمع والسلوك السياسي الداخلي والخارجي للأردن، وتأخذ هذه القضية الحيّز الأكبر من النشاط السياسي الخارجي الدبلوماسي الأردني. (العمايرة، 2017، ص:50)

ولابد هنا أن نقف أمام دور العامل الديمغرافي في العلاقة الأردنية الفلسطينية، وهو ما يعبّر عن العلاقة بين الأردنيين من أصل شرق الأردن ومن الأصل الفلسطيني، فهناك ترابطات واسعة وكبيرة بين المجموعتين، بالإضافة إلى أن هذا العامل وضع ترتيبات سياسية واقتصادية مهمة، فكانت القضية الأهم المحافظة على الهوية الوطنية للدولة والتخوّف من الدولة البديلة، وهذا ارتبط مع توجهات الجهات الفاعلة الدولية التي تنظر إلى الأردن بأنها الدولة التي يمكنها استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، وأن أي تطوّر أو إصلاح سياسي يجب أن يأخذ هذا الأمر بالاعتبار. (Abu Rumman,2021,p: 11)

فطُرحت فكرة الوطن البديل، وهي فكرة لضرب الاستقرار للمشروع الوطني الأردني والمشروع الوطني الفلسطيني، ولذلك يرفض الأردن هذا الخيار بشدة؛ مما فرض عليه أن يكون على وعي كامل بجميع المخططات والعمل بشكل جدي على مواجهتها، وذلك مع استمرار السياسات العدوانية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وتضاعف جهودها القمعية للمقاومة الفلسطينية، واستخدام كل ما تملك من أسلحة وقدرات عسكرية، واستمرار الدعم الكلي والدائم من السياسة الخارجية الأمريكية والدول الأوروبية، واهتمامها بالقضايا التي تمسّ أمن واقتصاد إسرائيل ودعمها لتصرفاتها داخل فلسطين بكافة الطرق؛ وذلك بهدف زيادة الحصار السياسي والاقتصادي والأمني على الفلسطينيين، وهذا ما أدى إلى تقديم المزيد والمزيد من التنازلات للمصالح الإسرائيلية، وفي المقابل كانت ردود الأفعال من الجانب الفلسطيني واندلاع الانتفاضات وعمليات المقاومة الفلسطينية في غزة، وقيام إسرائيل بالتنكيل بالشعب الفلسطيني وقتلهم وتشريدهم من مناطقهم ووطنهم. (العمايرة، 2017، ص: 173).

بالإضافة إلى وجود الحكومات الإسرائيلية اليمينية المتطرفة التي توصف بأنها الأخطر، وتهدد بشكل مستمر أمن واستقرار المنطقة والأمن الوطني الأردني، فقد عمدت هذه الحكومات في خطاباتها إلى تفجير الأوضاع في فلسطين، كما شهدنا في تصاعد الأوضاع في غزة على مدار سنوات عديدة، كان آخرها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي بدأ في (8 تشرين الأول 2023)، وهذا ما يؤدي إلى آثار وارتدادات متنوعة وخطيرة على الأردن ويمسّ دور الأردن في القضية الفلسطينية؛ لذلك يركّز الأردن في مساعيه وجهوده الدبلوماسية على التحرّك عربيًّا ودوليًّا للتعبير عن الجهود والقناعات حول القضية الفلسطينية، والتركيز على ضرورة التوصّل إلى حلّ عادل وشامل، والعمل على تقوية السلطة الفلسطينية ومؤسسات فلسطين للقيام بدورها وقيام الدولة،

على الرغم من الخطر المحيط بها. (معهد السياسة والمجتمع، 2023).

ولذلك يسعى الأردن دائمًا في كل المواقع والمحافل الدولية إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، والتأكيد على ضرورة حلّ هذا الصراع بالطرق السلمية وضمان السلام الدائم الذي تعود فيه الحقوق إلى أصحابها، وتتجنّب فيه المنطقة العنف والحرب، فيسعى الأردن إلى إيجاد الحل النهائي للقضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية على أراضيها (الرواشدة، 2010)، وينطلق الأردن في سياسته تجاه هذا الصراع من ضرورة حلّ هذا الصراع بالطرق السلمية، وضمان السلام العادل والشامل، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وتجنّب أي شكل من أشكال الدمار والحرب، فيسعى الأردن لإيجاد الحل النهائي للقضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية، والتأكيد على أن الأردن ليس وطنًا بديلًا لأحد. (العمايرة، 2017، ص: 92).

**ج- الإرهاب والتطرّف:**

انتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف وما فرضته من إجراءات ضرورية للعمل على معالجته بكافة الصور والأشكال والمضامين، والعمل على تحسين صورة الإسلام، وقد أصبح الأردن بسبب موقعه الجغرافي ومواقفه السياسية عرضةً للإرهاب والعمليات المتطرفة، وقد شهدت الساحة الأردنية العديد من التنظيمات التي تميل إلى استخدام العنف، خاصةً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (2003)، وأحداث الربيع العربي (2010)، فكان التحدي يتمثل في معرفة أهداف ودوافع هذه الظاهرة وطبيعة التنظيمات والطرق التي تسهم في التخلّص منها. (محمد، 2013، ص: 60).

فعندما ظهرت وبدأت الجماعات المتطرفة كـ(داعش) بالانتشار، وهو التنظيم المسلّح الذي تبنّى الفكر السلفي الجهادي التكفيري في عام (2003)، والذي أعلن عن هدفه في تأسيس وبناء دولة الخلافة الإسلامية في العراق وسوريا، وضمّ في صفوفه المقاتلين من جميع الجنسيات، ومارس الأعمال الوحشية بين المدنيين؛ مما دفع بعض دول العالم إلى فكرة التدخّل العسكري، وعندها أعلن الأردن المشاركة في هذه الحرب، خاصةً بعد اختطاف الطيار معاذ الكساسبة (2014)، وقيام التنظيم بتشكيل وجذب خلايا تعمل لصالحه في الأردن، وقد تعرّض الأردن لأحداث راح ضحيتها شهداء من الأجهزة الأمنية، وكانت لهذه الجماعات مخططات لزعزعة أمن واستقرار الأردن في مختلف مناطق المملكة، وهذا ما فرض على الأردن التدخل السريع لمنع الأخطار والتمدد السريع لهذا التنظيم داخل الأردن. (العمايرة، 2017، ص139-145).

ومع تطور الأوضاع في الداخل السوري، وتشكل التنظيمات المسلحة المتطرفة التكفيرية، وانتشار الأفكار والأيديولوجيات المتطرفة، وتدفّق الجهاديين والتهديد بالإرهاب العابر للحدود وتجارة السلاح المتطور؛ بدأ يتشكل تهديد خطير على الأمن الوطني الأردني؛ مما تطلب الكثير من الجهود وتكثيف المتابعة والمراقبة الدقيقة والحثيثة لما يحدث في الجانب السوري، والقيام بالاستعداد للمواجهة في أي لحظة، وهذا ما فرض على الأردن أولًا مراعاة المصالح الحيوية، ثم السعي لاتخاذ مواقف تتناسب مع الأجندة العربية، والسعي لطرح المبادرات لإيجاد حل وتسوية للأزمة السورية؛ لما لها من تداعيات مهمة على الأمن والاستقرار في المنطقة. (الشهوان، 2018، ص29-33).

فقد شكّل استمرار وجود الجماعات الإرهابية المتطرفة في سوريا والعراق تهديدًا كبيرًا للأردن من ناحية توجه الفكر الشعبي الداخلي نحو الإرهاب والتطرف، وعودة العمليات الإرهابية إلى الساحة الأردنية من ناحية أخرى، واستخدام الأردن وسيلةً للقيام بعمليات إرهابية وتحقيق أهداف هذه الجماعات.(AL sabaileh, 2022, p. 257) .

ويُعدّ العنف ضد السلطات السياسية والمدنيين في المجتمع من أهم الصعوبات والتحديات التي واجهها الأردن، فقد شهد عمليات إرهابية؛ كتفجيرات فنادق عمان (2005)، واختطاف الطيار معاذ الكساسبة أثناء الحرب على الإرهاب، فكان من أولويات السياسة الأردنية محاربة الإرهاب والتطرف، والقضاء على كافة أشكاله ومصادره، والتأكيد على أن لا صلة له بالإسلام، وعدم السماح بدعوات العنف والتطرف والإرهاب، وتقديم صورة حضارية عن الإسلام. (العمايرة، 2017، ص84-93).

فقد كان الهدف المركزي والأساس للأردن في مشاركته في الحرب العالمية على الإرهاب هو محاربة الإرهاب والتطرف والقضاء عليهما بكافة الصور، والتأكيد بشدة على أن الإسلام بعيد كل البُعد عن هذه الأفكار المتطرفة؛ مما يفرض تقديم صورة حضارية عن الإسلام الذي يقوم على أساس التسامح والسلم واحترام حقوق الإنسان. (الرواشدة، 2010).

**د-جائحة كورونا:**

واجه العالم أجمع أزمة اقتصادية بسبب هذه الجائحة والوباء، خاصةً بعد ما فُرض على العالم من إغلاقات إلزامية وتباعد اجتماعي؛ مما أثر على حركة النشاط التجاري، وبدأت تظهر التقلبات في الأسواق المالية والعالمية، وتراجعت سلاسل التوريد والتصدير، وأدى ذلك إلى نقص في بعض المدخلات الأساسية، وارتفاع أسعار المواد، ونقص الاستثمار، وانخفاض مستويات

التوظيف، وتراجع القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة، وفاقمت هذه الجائحة من ديون اقتصاديات الدول، وبالأخص البلدان النامية، مع زيادة في ارتفاع المديونية وعدم القدرة على أعباء هذه الديون.

وقد طال هذا التأثير الدولة الأردنية كغيرها من دول العالم، وقد حصد هذا الوباء أرواح كثير من الأردنيين، وأصابها بما خلفته هذه الجائحة من تراجع في وتيرة النمو الاقتصادي، فمنذ الإعلان عنها كوباء عالمي؛ قام الأردن بتفعيل قانون الدفاع والإعلان عن الإغلاقات للمداخل والمخارج بين المحافظات، وإلغاء كل الفعاليات والمؤتمرات، وتطبيق العمل عن بُعد في كافة القطاعات، وتعليق العمل في المؤسسات التعليمية والشعائر الدينية، وظهرت نتائج هذه الأزمة من خلال انكماش الاقتصاد بنسبة (2.2%) عام (2020)، وارتفعت معدلات البطالة، وانخفضت نسبة الصادرات والمستوردات، وحدث انخفاض حاد في عائدات السياحة، ووصلت الخسائر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام (2020) إلى (1282) مليون دينار أردني، ومن المتوقع أن التعافي من هذه الأزمة طويل الأجل ويتطلب مجموعة من الإجراءات والإصلاحات. (عيادات، 2021، ص3-8).

ويُضاف إلى ذلك الاختلال في الموازنة العامة نتيجة الإغلاقات التي أثرت على الإيرادات، ونسبة النمو التي لم تتحقق كما كان متوقعًا، وهذا ما دفع الحكومة إلى الاستدانة لسد العجز في الموازنة، والسعي للحد من آثار هذه الجائحة، خاصةً على قطاعي النقل والسياحة، وعلى نسب الفقر والبطالة التي ارتفعت بشكل ملحوظ، مع انخفاض عمليات التحويلات من الأردنيين المغتربين في الخارج، لذلك كان على الأردن إعادة النظر في حساباته وبرامجه والتركيز بشكل كبير على الأوضاع السائدة ومحاولة إنعاش الأوضاع الاقتصادية في قطاعات عديدة، والحد من تفاقم المشاكل والتحديات. (بدران، 2020، ص4-6).

ووفقًا لمنهج تحليل النظم كما صاغه إيستون، يتفاعل النظام السياسي الأردني بصورة مستمرة مع بيئته الخارجية، حيث تُعد التحديات الخارجية جزءًا من البيئة المحيطة بالنظام وتشكل مدخلات (Inputs) ضاغطة تؤثر في عملية صنع القرار. وتتمثل هذه التحديات في الأزمات الإقليمية، وتداعيات القضية الفلسطينية، والتهديدات الأمنية، والأزمات العالمية، والتي تنتقل إلى داخل النظام عبر مطالب وضغوط سياسية واقتصادية وأمنية. ويقوم النظام السياسي بمعالجة هذه المدخلات من خلال عمليات التحويل المتمثلة في السياسات العامة والتشريعات، لتنتج مخرجات

(Outputs)تعكس استجابته لهذه التحديات، في حين تسهم نتائج هذه السياسات وردود الفعل المجتمعية والدولية في تشكيل آلية التغذية الراجعة (Feedback) التي يتم من خلالها تعديل السياسات ومسار الإصلاح بما ينسجم مع المتغيرات الخارجية.

**2.1: <u>التحديات الداخلية:</u>**

تلعب محدودية الموارد الاقتصادية وطبيعة التركيبة الديمغرافية والموقع الجغرافي دورًا أساسيًّا في تقرير السياسة الأردنية، وما زال هناك تحديات سياسية وأمنية تسمو على غيرها من الاعتبارات في الداخل الأردني، فتحقيق الأمن والاستقرار وبقاء المواطنين في أمن وبقاء الدولة، واستمرار النظام السياسي في خضم التغيرات الإقليمية من أهم العوامل التي توليها السياسية الأردنية الاهتمام بشكل كبير، والتي عرضتها للتحديات الخطيرة كحماية الهوية والوحدة الوطنية وتعزيز قيم الولاء والانتماء وروح المواطنة والتي أصبحت من أولويات السياسة الأردنية، بالإضافة إلى أن استمرار الأوضاع الإقليمية التي تجعله عرضة للأخطار وعدم الاستقرار الداخلي، وتهدد خطط الإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع استمرار حالة الفوضى، والتي تنعكس على الأمن والاستقرار الأردني. (الرواشدة،2010)

يعيش الأردن واقعًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا يعاني الكثير من المشاكل ترتبط بالعمالة والتوظيف والتدهور في طاقة الإنتاج والأجهزة الإدارية، والعجز عن إشباع الحاجات الأساسية، والافتقار إلى العدالة في توزيع الثروة، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، وهي أرض خصبة لظهور أشكال متنوعة من الفساد. (عليمات،2015، ص:240) ولذلك سنتناول في هذه الجزئية أهم وأبرز التحديات الداخلية التي تواجه الأردن في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي:

**أ-التحديات الاقتصادية:**

تعدّ التحديات الاقتصادية من أبرز وأكثر التحديات التي تؤثر على عملية الإصلاح والتحوّل في الأردن، مع عدم وجود إجماع أو اتفاق على بعض القوانين التي تؤثر على العملية السياسية، ومنها قوانين الأحزاب، والانتخابات، والإعلام، وقانون الاجتماعات العامة. (حنتولي،2019، ص:19)

إن الاقتصاد الأردني يعتبر اقتصاد غير منتج ويعتمد على قطاعات محدودة كقطاع الخدمات والتجارة والسياحة وبعض الصناعات الاستخراجية؛ كالأسمدة والفوسفات والبوتاس، وهذا ما يجعل حجم الصادرات قليل مقارنة مع ما تستورده من السلع الخارجية، مقابل ارتفاع مستويات

الإنفاق العام على الإيرادات العامة، وهذا ما يوضحه ارتفاع عجز الموازنة العامة مع ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي وذلك لتمويل العجز في الموازنة، مع وجود ارتفاع لمعدلات الضرائب، خاصة الضرائب غير المباشرة على السلع الأساسية التي تصيب الجميع، وهذا أدى إلى انخفاض الدخل للأفراد والمجتمع مقابل انخفاض المساعدات الخارجية المقدمة للأردن، على الرغم مما تتحمله الأردن من تكلفة لإيواء اللاجئين السوريين، والتي قدرت أعدادهم ما يقارب (1,3) مليون لاجئ وهم بحاجة إلى دعم مطالبهم وتمكين الأردن من استضافتهم وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لهم.(الخصاونة،2017، ص2- 4)

ومع تدفق اللاجئين، وجد الأردن نفسه أمام منعطفات وتحديات اقتصادية خطيرة، فقد قُدّرت تكلفة اللجوء السوري على الأردن في الفترة (2016-2018) بـ(1.8) مليار دولار، فانعكس ذلك على النمو الاقتصادي من خلال التضخم في أسعار المواد الغذائية والوقود والإيجارات، مقابل انخفاض في نمو الإنتاج المحلي والاستثمار الأجنبي، وزيادة في العجز التجاري والميزانية والدين العام، إضافةً إلى الإجهاد في البنية التحتية والخدمات؛ كالمدارس والمستشفيات والصرف الصحي، وزيادة الطلب على المنتجات والخدمات والبحث عن فرص عمل؛ مما زاد من مستويات البطالة وظهور ظاهرة عمالة الأطفال. (الشهوان، 2018، ص54-56).

ونضيف هنا أنه مع تصاعد الأزمة في سوريا بدأت الأردن بإغلاق المعابر الحدودية الرئيسية للحركة التجارية - كمعبر جابر ومعبر الرمثا - والتي تُعد من المعابر التجارية المهمة للأردن، خاصةً أنها تساعد في ربط الأردن بالعالم تجاريًّا، فمن خلال هذه المعابر توسعت العلاقات التجارية وارتبط التجار مع الموردين لشركات أجنبية وعربية مصدرة ومستوردة، بمعنى أنها كانت حلقة الوصل لتنشيط الحركة التجارية بين الدول، إلا أنه عندما أُغلقت بدأت تظهر مؤشرات التراجع في الصادرات والواردات من البضائع الرئيسية بين الدولتين والدول الأخرى، وتدنت الواردات من السلع والمواد الغذائية السورية وقلة في الأسواق، وارتفعت الأسعار، وبدأت بعض المشاريع في مناطق المعابر في الانهيار، وزادت نسبة البطالة للأيدي العاملة في المنطقة الحدودية. (طاران وآخرون، 2021، ص:174).

ويتأثر الأردن بالأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية، خاصةً بعد ما عانت منه الدول المحيطة به من تبعات الحراك الشعبي الذي سبّب أزمات مستدامة، فقد أصبح من الصعب التعامل مع قضايا الاقتصاد الأردني، خاصة في مجال المساعدات والمنح أو العلاقات التجارية والمالية

والاستثمار؛ لانشغال الشركاء الاقتصاديين كالولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين والدول العربية بهمومهم الداخلية، بالإضافة إلى الأزمات التي يعاني منها الأردن داخليًا، والتي تزيد من حدّة التحديات الاقتصادية وتؤثر على عملية الإصلاح، ومنها الفقر والبطالة والاعتماد على المساعدات الخارجية. (الخريشا، 2017، ص80-82).

وتتمثل التحديات الاقتصادية في الأردن بضعف الموارد الطبيعية والصناعية، ونقص حجم الإنتاج المحلي، وظهور المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛ كالبطالة والفقر والمديونية، وقد تأثر الاقتصاد الأردني بالأزمات المالية العالمية والثورات العربية، خاصة الثورة المصرية، وانقطاع الغاز المصري، كذلك الثورة السورية التي أثرت على العلاقات التجارية، خاصةً فيما يتعلق بوصول البضائع الأردنية للأسواق الأوروبية، مع وجود ضعف في القاعدة الإنتاجية في المجال الزراعي والصناعي، والاعتماد كليًا على استيراد السلع الأساسية، بالإضافة إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية؛ مما أضعف الناتج المحلي وتضاعفت المديونية الخارجية، وقد أسهم ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته في تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وهذا ما شكّل تهديدًا على الأوضاع الداخلية في الأردن. (محمد، 2013، ص71-81).

ولقد تأثر الاقتصاد الأردني بالأزمات الاقتصادية كالأزمة الاقتصادية عام (2008)، والتي على أثرها تراجعت حوالات المغتربين الأردنيين، وتراجعت السياحة، وارتفع الدين العام، وتوقفت المساعدات الخارجية وارتفع عجز الموازنة. (حنتولي، 2019، ص:20). وتعاني الأردن من زيادة الدين العام وعجز الميزانية، وانخفاض مستويات المعيشة، وانتشار الفساد، وانعدام الثقة بين المواطنين والحكومات المتعاقبة، وانتشار بعض السلوكيات التي عُدّت هذا الوباء قاتلًا للاقتصاد وللسكان، وانعكس بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. (مكاحلة، 2018).

جميع هذه الظروف الاقتصادية التي يعيشها الأردن أدت إلى زيادة التكاليف المعيشية، وتراجع الطبقة الوسطى لحساب الطبقة الفقيرة، مع وجود حالة من الإحباط والخوف من الشراكة المجتمعية والمشاركة السياسية، مع أنها الضمان الوحيد لمواجهة أسباب الفساد والظروف الاقتصادية التي تؤثر على استقرار الدولة. (المقداد، 2012، ص:534).

ويحاول الأردن قطع أشواط كبيرة في هذا المجال، والتركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى الإنتاجية وتحسين كفاءة الموارد وتجاوز أزمة المديونية وتخفيض عجز الموازنة العامة، فالمديونية عائق أمام أي إصلاح أو تحول اقتصادي في الأردن، وذلك بسبب

نتائجها السلبية الواقعة على رفاهية المجتمع واستنزاف الموارد الوطنية وتقليل فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي. (شهوان، 2018، ص:52).

إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع إجمالي الدين العام، وضعف الموارد الطبيعية والقاعدة الصناعية، وصغر حجم الإنتاج المحلي، أدى إلى العديد من المشاكل منها البطالة والفقر والمديونية، مع الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية التي تأتي على شكل منح وتسهيلات، وهذا بسبب محدودية الموارد الاقتصادية وعجز الميزان التجاري، ويبرز أيضًا قطاع الطاقة كتحدٍ اقتصادي للأردن، والذي يسعى جاهدًا لاستغلال بعض الموارد المتوفرة في هذا القطاع للتقليل من فاتورة النفط التي تكلف الدولة الكثير، بالإضافة إلى ما يواجهه الأردن من ضعف في القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية، واعتبار الاقتصاد الأردني اقتصادًا خدميًّا؛ وذلك بسبب قلة الأراضي الزراعية والاعتماد بشكل كامل على الأمطار؛ لأن الأردن يفتقد إلى وجود الأنهار الجارية في المناطق الشرقية، كما أنها نادرة في المناطق الأخرى؛ كنهر اليرموك ونهر الأردن، مع محدودية وجود مياه الري، بالإضافة إلى قلة الموارد المخصصة لأعمال الزراعة، والاعتماد على أساليب تقليدية قديمة وتدني نسبة العمالة الماهرة في هذا القطاع. أما القطاع الصناعي في الأردن فيتمثل في صناعة منتجات خفيفة والحرف اليدوية فقط؛ ولذلك يرتبط هذا القطاع بموارد الطاقة التي يفتقر الأردن إلى مصادرها، وهذا ما يسبب العجز في الميزان التجاري بسبب عدم التوازن في الصادرات والواردات، مما جعل الأردن في حالة التبعية الاقتصادية. (العمايرة، 2017، ص97-105).

ويعتمد الأردن على المديونية الخارجية لتمويل الفجوة الادخارية في ميزان المدفوعات، ولسد النقص في المدخرات الوطنية، ولتمويل العجز في الموازنة العامة وفجوة العملات الأجنبية. (الجمرة،2017، ص229- 232)

وقد توضح في مشروع الموازن العامة لعام (2023) حجم الموازنة العامة الذي بلغ (11.4) مليار دينار وحجم الإيرادات العامة (9.5) مليار دينار، وبعجز (1.8) مليار دينار، والمنح الخارجية بمقدار (8.2) مليار دينار. (الجريدة الرسمية،2023، ص:1071)

ولذلك تعدّ الأوضاع الاقتصادية والمعيشية من أكثر وأبرز المتغيرات والتحديات التي تؤثر على سلوكيات المواطنين، وتسهم في إضعاف إقبالهم على المشاركة السياسية، وتضعف ثقتهم وعلاقتهم في مؤسسات الدولة، مما يشكل أزمة ثقة بين المجتمع والدولة. (أبو حمود، 2024، ص:218)

**ب- التحديات الاجتماعية:**

إن أكثر ما يبعث القلق في التحديات الاجتماعية هو ارتفاع نسبة البطالة، وخاصةً بين الشباب، وتراكم الأزمات من حولهم وضياع فرص العمل والتعليم، مع زيادة معدلات الفقر، خاصةً بعد جائحة كورونا التي كانت الأشد ضررًا على الفقراء، وأسهمت أيضًا في وقوع عدد كبير في براثن الفقر، حيث انعكست على التحويلات المالية للمغتربين التي تخفف من وطأة الفقر وتعزز من النمو الاقتصادي، فقد انحسرت أعداد المغتربين وزاد عدد العائدين؛ مما شكل عبئًا إضافيًا على فرص العمل. (عيادات، 2021، ص:9).

حيث يشكل ارتفاع نسب البطالة وعدم وجود فرص عمل لأعداد كبيرة من الشباب القادرين على العمل ضغطًا كبيرًا على الحكومات، ويُعدّ تحديًا رئيسًا، بالإضافة إلى زيادة مستويات الفقر بسبب الاختلال بين الموارد المالية والاقتصادية وزيادة عدد السكان الناتج عن زيادة تدفق أعداد اللاجئين. (المكاحلة، 2018). ويتمثل عبء ارتفاع نسب البطالة على الحكومات في عدم قدرتها على إيجاد أو توفير فرص عمل ووظائف للراغبين في العمل. (الخصاونة، 2017، ص:2). بالإضافة إلى أن تراجع معدلات نمو الناتج المحلي ساهم في زيادة معدلات البطالة، مع تفاقم الصراع في المنطقة الذي أثر على القطاعات السياحية والإنشائية والاستثمارية والتجارية.

ومن المعروف أن البطالة هي اختلال بين معدل القوى العاملة وفرص العمل المتاحة، وأنه يجب مواجهتها حتى لا تتعمق بشكل كبير، وتظهر البطالة في المجتمع الأردني بسبب تراجع النمو الاقتصادي، وزيادة عدد السكان، والاعتماد على العمالة الوافدة، والعزوف عن العمل بسبب تدني الأجور في بعض الأعمال والقطاعات، وعدم توفر الاستثمارات الأجنبية، وعودة عدد كبير من العاملين في الخارج لأسباب سياسية، وتركز معظم العمالة الوطنية في العاصمة عمّان. (العمايرة، 2017، ص53-113).

ويبين الجدول التالي معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة من 2021 حتى 2024، مع التمييز بين الذكور والإناث:

**الجدول1 معدلات البطالة في الأردن حسب النوع (2021-2014)**

| السنة | البطالة الكلية% | البطالة للذكور% | البطالة للإناث% |
|---|---|---|---|
| 2021 | 24.5 | 22.7 | 30.6 |
| 2022 | 22.8 | 20.7 | 32.0 |

| السنة | البطالة الكلية% | البطالة للذكور % | البطالة للإناث% |
|---|---|---|---|
| 2023 | 22.0 | 18.9 | 29.8 |
| 2024 | 21.4 | 18.2 | 32.9 |

**المصدر**: دائرة الإحصاءات العامة، 2024.

ويلاحظ من الجدول 1 أن معدل البطالة الكلي شهد انخفاضاً تدريجياً من 24.5% في عام 2021 إلى 21.4% في عام 2024، مع استمرار الفجوة بين الذكور والإناث، حيث سجلت البطالة بين الإناث أعلى مستوياتها مقارنة بالذكور خلال نفس الفترة. مما يشكل ضغطًا على السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وهو مؤشر مباشر على الحاجة لإصلاحات هيكلية.

أما الفقر والذي يساهم بشكل كبير في انتشار الأمراض الاجتماعية؛ كالجرائم، والقتل، وانخفاض مستويات التعليم والثقافة والمستوى الصحي، بالإضافة إلى إضعاف المشاركة العامة بشكل رئيسي وأيضاً انعكاسه على أوضاع المرأة والطفل في المجتمع. (محمد،2013، :89). وقد أظهرت البيانات الرسمية والتقديرية تطورات نسب الفقر في الأردن خلال الفترة 2021–2024 على النحو التالي:

**الجدول 2: نسب الفقر في الأردن (2021–2024)**

| السنة | معدل الفقر (%) | المصدر |
|---|---|---|
| 2021 | 24.0 | وزير التخطيط والتعاون الدولي(تقديري) akhbaralyoom.com |
| 2022 | 24.1 | مسح دخل ونفقات الأسرة (ربع أول) ammanvoice.net |
| 2023 | 35.0 | *أطلس أهداف التنمية المستدامة* jordannews.jo |
| 2024 | ~22.0 | تقديرات الأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط digitallibrary.un.org |

وفي تقرير أطلس أهداف التنمية المستدامة للعام (2023)، والذي يستند إلى معطيات خط الفقر الوطني لكل دولة في العالم؛ كشف أن عدد الفقراء في الأردن حوالي (3.980) مليون فرد؛ أي ما نسبته (35%) من السكان. (صحيفة السوسنة، 2023). مما يشير الى تحديات اجتماعية

واقتصادية تحتاج إلى إصلاح مؤسسي شامل.

إن ارتفاع معدلات الفقر في الأردن يرفع من نسبة الأمية وغير المتعلمين في الشريحة الأفقر من المجتمع، وهذا ما يستدعي وجود سياسات وضمانات وبرامج حكومية تستهدف هذه الفئة والأسر ذات الدخل المحدود، مع السعي إلى تحسين المستوى المعيشي لهم، وتحسين مستوى مشاركتهم في العملية الإنتاجية، وتحسين مؤشرات التعليم والمسكن وتوفير فرص عمل؛ وذلك لتجنّب تفشّي أي من الأمراض الاجتماعية، وانخفاض المستوى الثقافي والصحي، والتهميش وضعف المشاركة السياسية. (العماير ،2017، ص114– 118)

**ج– الفساد:**

يُعدّ الفساد ظاهرة عالمية اجتاحت أكبر الدول وأصغرها، إلا أن الدول الديمقراطية استطاعت أن تصل إلى مستويات متقدمة من العدالة والمساواة والقيم الإنسانية والأخلاقية، والوصول إلى قضاء عادل وصارم مع سيادة القانون. في الأردن، ومع تواجد المؤسسات البرلمانية التي تمتلك رقابة قوية على مؤسسات الدولة، وزيادة المحاولات الجدية والحثيثة على مكافحة الفساد بشكل خاص، فإنه طال بعض المؤسسات المختلفة في الدولة، ولم يقتصر هذا الفساد على الجانب المادي بل تعدّاه إلى الفساد الإداري، وهذا ما يحتاج إلى وعي وإدراك من جميع الأطراف وإعادة النظر في بعض القيم. (الجمرة، 2017، ص:215).

وان انتشار ظاهرة الفساد في الدولة يُعدّ مؤشرًا على تدني مستويات الرقابة الحكومية وضعف في تطبيق القانون مع غياب التشريعات وسيادة مبدأ الفردية في المجتمع، والتي تتمثل في استغلال المنصب أو الوظيفة لتحقيق أهداف ومكاسب شخصية، ولهذا يُعدّ من أهم التحديات والمعوقات التي تواجه الدولة، فمن الضروري القضاء عليه. (أبو حمود، 2016، ص:244).

فقد ظهرت شبهات الفساد المالي في الأردن من خلال قضايا الفساد المالي التي كان لها الأثر على مصداقية الأردن، وتمثلت هذه القضايا بسوء استعمال السلطة، وهدر المال العام، والواسطة والمحسوبية، والإخلال بالواجبات الوظيفية، والاحتيال والتزوير. (الخصاونة، 2017، ص:5).

ومن مظاهر الفساد التي انتشرت أيضًا السوق السوداء، والتهرب الضريبي، وتهريب رأس المال إلى الخارج، وهذا كان سببًا رئيسيًا من شأنه ضرب عملية النمو الاقتصادي وأصبح معوقًا لعملية الإصلاح، خاصة في الجانب الاقتصادي، والذي تمثل من خلال استنزاف موارد التنمية التي قد تحول دون محاربة الفساد، ويعود ظهور الفساد في الأردن كنتيجة لكثير من المشاكل

الاجتماعية؛ كالبطالة، وزيادة تكاليف المعيشة، والشعور بالضياع الاجتماعي، وهذا أدى إلى ضعف في موارد الدولة وربما ينعكس بشكل أزمة مالية، كما يؤدي إلى ضعف في موارد العملية التنموية والإصلاحية، بالإضافة إلى ما ينتج عنه من الإحباط والضرر في جوانب معنوية؛ كالكرامة والسمو الروحي والتفاؤل، التي تظهر كعقبة في مجالات الإصلاح والتحوّل الاجتماعي والاقتصادي، فيصبح المجتمع متخوفًا دائمًا من الإيذاء أو إساءة استعمال السلطة، وذلك لا يسهم إيجابيًا في عملية وبرامج الإصلاح والتحوّل، فالفساد يقوّض ثقافة البلد ويحطم الوظائف المتعددة في المؤسسات الحيوية، وقد أدى إلى هدر اقتصادي للموارد المادية؛ مما سبب خسائر اقتصادية عديدة كان من الممكن تفاديها باستغلال المبالغ التي تم هدرها أو تم استثمارها بالشكل الصحيح حتى تتحول إلى إنفاقات استهلاكية متتابعة تقود إلى خلق دخول متراكمة وزيادة في الإنتاج وزيادة في الاستثمار؛ مما يرفع معدلات النمو الاقتصادي. (عليمات، 2015، ص:227-249).

وقد يعود سبب انتشار بعض مظاهر الفساد في الأردن إلى أن الولاءات في المجتمع الأردني ضيقة، أي أن الموظف يقدم العلاقات الاجتماعية بحكم انتمائه لعشيرة أو قبيلة معينة على المصلحة العامة التي تحكم مجال العمل وأخلاقيات المهنة، وهنا تبدأ التجاوزات للأنظمة والقوانين السائدة في مكان العمل ويقوم بتمييز الأفراد للحصول على الخدمات والمنافع، بالإضافة إلى القيام ببعض المخالفات القانونية والإدارية، وهذا الانتشار يأتي في ظل ضعف مؤسسات الدولة كالمؤسسات البرلمانية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وعدم وجود المساءلة والمحاسبة والرقابة والتداول السلمي للسلطات، وانتشار الاعتبارات الشخصية في بعض المجالات والمستويات، مع التركيز من قبل الحكومات على الأوضاع الأمنية الداخلية بشكل أكبر. (أبو حمود، 2016، ص:245).

**د- الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي الوطني:**

يشكّل تحقيق الأمن هاجسًا لدى العديد من دول العالم، وله دور كبير في رسم سياساتها ونشاطاتها الداخلية والخارجية، وفي ظل التحديات التي يعيشها العالم بسبب التحوّلات الأيديولوجية والجيوستراتيجية والاجتماعية التي تؤثر على الداخل والخارج لمحيط الدولة، وهذا يعتمد على الموقع الجغرافي والانفتاح السياسي الذي يجعل الدولة أكثر عرضة للتأثر بالعلاقات والقضايا الدولية والإقليمية، ويترتب عليها مسؤوليات حول تحديد دورها وما يجب عليها أن تقوم به. وفي المنطقة المحيطة بالدولة الأردنية هناك حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، والتي انعكست

عليه بسبب قربه من العراق وسوريا وفلسطين، والذي نتج عنه تحديات ومخاطر كثيرة تهدد الأمن الوطني؛ مما دفع الأردن للتركيز على الأمن الوطني كاستراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية، فالأمن الوطني على درجة عالية من الأهمية مع وجود صعوبة في التكهن بنتائج الأوضاع أو القدرة على تجنّب آثارها السلبية بالنسبة لدولة تمتلك موارد وإمكانات محدودة. فقد شكّلت الأحداث التي توالت منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، وأحداث متصاعدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والملف النووي الإيراني، وثورات الربيع العربي، والدعوات الإسرائيلية باعتبار الأردن وطنًا بديلًا للفلسطينيين؛ تهديدًا مستمرًا للأمن والاستقرار الأردني، وأصبح الأمن والاستقرار من الأمور الاستثنائية الحساسة، وفرض على الأردن اتخاذ التدابير اللازمة والسياسات لضمان مستويات من الإحساس بالأمن والاستقرار؛ لتعزيز التماسك والتضامن الاجتماعي، والحفاظ على كيان الدولة من المخاطر الخارجية. (العمايرة، 2017، ص11–13).

ولذلك نجد أن الجهود الأردنية تتركز على أهدافه التي يسعى من خلالها إلى تعزيز وتحصين الجبهة الداخلية واستقلال إرادته، وتوفير الضمانات لمشروع حضاري متكامل، مع الالتزام الوطني والقومي وحشد كافة الطاقات والإمكانات للحفاظ على الأمن القومي والوطني، والأمن الوطني هنا يشمل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والمعلوماتي، وكل ما يهم الأفراد والأسرة والمجتمع، وأن الأمن الأردني ينطلق من الأمن المحلي الذي يخلق بيئة آمنة ومستقرة محليًا، ثم الأمن الإقليمي للمنطقة المحيطة به، ثم الأمن الجماعي العالمي لانعكاسهما على أمنه واستقراره، ويهدف الأمن الوطني الأردني إلى الحفاظ على سلامة الدولة الأردنية، وصون شخصيتها الدولية، والحفاظ على مقوماتها الوطنية من جميع التهديدات الداخلية والخارجية. (العمايرة، 2017، ص46–47).

وانطلاقًا من منهج تحليل النظم لديفيد إيستون، تنظر الدراسة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية باعتبارها مدخلات تؤثر في أداء النظام السياسي الأردني، حيث تقوم مؤسسات الدولة بمعالجة هذه المدخلات من خلال آليات صنع القرار والسياسات العامة، لتنتج مخرجات تمثلت في حزمة الإصلاحات السياسية والاقتصادية خلال الفترة (2021–2024). كما تُفسَّر ردود الفعل المجتمعية والرسمية تجاه هذه السياسات بوصفها تغذية راجعة أسهمت في تعديل بعض السياسات أو إعادة توجيهها.

## 2: فرص الإصلاح والتحول وكيفية الاستفادة منها

### 1.2: فرص الإصلاح السياسي:

يمكننا أن نجمع الفرص المتاحة لإنجاح الإصلاح والتحوّل على الشكل الآتي (المقداد، 2012، ص535- 542):

أ. من الفرص المتاحة لإنجاح الإصلاح في الأردن التمسك بتعديلات قانون الانتخاب والأحزاب لسنة (2022)؛ لتهيئة المناخ المناسب للعملية الديمقراطية، ولأن عملية الإصلاح علاقة بين أفراد المجتمع ومؤسساته فيجب تعديل أطراف المعادلة؛ بمعنى أن يصبح المجتمع الطرف الأهم، حيث يقوم بمهامه ومسؤولياته التشريعية والتنفيذية والرقابية، مع إيجاد حكومات برلمانية والتي تبقى بأدائها وحرصها على تنفيذ برامجها التي اعتمدتها من خلال المجتمع، فالمجتمع هو المقيم والمراقب للعملية التشريعية والتنفيذية.

ب. الانسجام الوطني وانصهار مكونات المجتمع في بوتقة واحدة تحرص على العمل من أجل مصلحة العامة، وهذا الانسجام هو وسيلة للحفاظ على أمن واستقرار البلد، ويسهم بشكل كبير في القدرة على مواجهة احتياجات الإصلاح والتحوّل.

ج. الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في إنجاح الإصلاح والتحوّل الديمقراطي، والتي راعت أهمية المشاركة السياسية والتعاون المجتمعي والمؤسسات، وبناءً عليه كفلت العدالة والمساواة وترسيخ دولة القانون.

د. النظر إلى الحراك السياسي على أنه مجال إيجابي للتعاون؛ لتبنّي برامج إيجابية تقدر الدولة من خلاله تلبية متطلبات أفرادها ومؤسساتها، وبناء الثقة التي تبدأ من الشعب أولاً، وإيجاد نخب تشاركية جديدة تساعد في التحسين والإصلاح وتحقيق المصلحة العامة.

هـ. وجود شراكة متواصلة وحوار إيجابي قائم على تقبل الآخر؛ لوضع البرامج الوطنية والتركيز على القواسم المشتركة لخدمة المصلحة الوطنية والمجتمعية، خاصةً مع القيادات الفكرية التي أثبتت أن من أولوياتها الحفاظ على الوطن ومكتسباته، وعملها الأساسي مصلحة الشعب، وهذا يقوم على أساس الحوار والتعامل مع جميع الأحداث الداخلية والخارجية والتصدي لها.

و. توفر النضج السياسي لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني؛ مما يعزز دورها في الإصلاح، خاصةً بين الشباب، وهذا دليل على دور وسائل التنشئة السياسية وتطورها في تكوين ثقافة شاملة لكافة مجالات الحياة، مع توفر مؤسسات التعليم بكافة المستويات تسهم

في تعزيز الفكر المجتمعي، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الوعي الجماهيري فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، وعدم الاستخفاف بالأدوار اللازمة للمواطنين، ورسم منهج عملي للعمل على تفعيل هذه الأدوار.

ويُعدّ هذا النضج السياسي انعكاسًا لتطوّر الثقافة الشاملة داخل المجتمع الأردني نتيجة تطوّر المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، والتي تتولى مسؤولياتها التربوية والتعليمية من خلال معلمين وأكاديميين وباحثين ومناهج تعليمية وأنشطة منهجية ولا منهجية، والتي ساعدت في تعليم وتدريب الشباب على القيم والأفكار والاتجاهات السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى نقل الخبرات من خلال ما تتضمنه كتب الثقافة والتربية الوطنية وكتب التاريخ التي تحمل في مضامينها القيم السياسية وتعرّف الفرد بدستور وقوانين وأنظمة دولته، مع مواكبة أي تطوّر أو تحديث عليها. كما تسعى في مقرراتها إلى تعزيز الشعور بالانتماء والولاء للوطن، وتُركّز بشكل رئيسي على مفهوم المواطنة والتعرّف على الحقوق السياسية والواجبات لإنشاء جيل فاعل يشارك ويحاور في المجتمع بناءً على أساليب ديمقراطية، بالإضافة إلى توجهه إلى مجالات البحث العلمي الذي يجدد آفاق المعرفة والعلم وينتجها ويطوّرها. والجدير بالذكر هنا أن وسائل الإعلام أصبحت على درجة عالية من التقدم والتطور والفاعلية، فمن خلالها يتم طرح ومناقشة القضايا الوطنية والديمقراطية والسياسية والاقتصادية، وتُسلّط الضوء على أبرز المحطات المهمة في عملية الإصلاح والتحوّل؛ كالمشاركة السياسية، والانخراط في العمل الحزبي، والتعبير عن الرأي، والمشاركة في المواقف السياسية، وبذلك يؤثر الإعلام إيجابيًا على تشكيل السلوكيات والقيم وأنماط المعرفة للمواطنين، وتنمية القناعات لدى أفراد المجتمع، وبالأخص الشباب. (السويلميين، 2016، ص18-23).

ونضيف هنا أن الأردن لديه الفرصة التي يمكن أن تسهم في نجاح الإصلاح السياسي والاقتصادي، والتي تتمثل في تبني الأردن نهجًا إستراتيجيًّا في التعامل مع الدول المجاورة يعتمد بشكل كبير على المصالح المشتركة، خاصةً في علاقته مع مصر والعراق والمملكة العربية السعودية وسوريا، ويجب حل جميع المشاكل العالقة وتجنّب العراقيل التي تسهم في منع تقدم العلاقات الخارجية مع الدول المحيطة، والمضي نحو علاقات تحقق المنفعة والاستقرار لجميع الأطراف.(AL sabaileh, 2022, p: 256) .

### 2.2 كيفية الاستفادة من فرص الإصلاح والتحوّل:

يمكن الاستفادة من هذه الفرص من خلال توفر الإرادة السياسية لتحقيق الإصلاح واستغلال

كافة الفرص وزيادة قناعة المواطنين بها، مع توفر قوى سياسية وشعبية واتفاقها على القواسم المشتركة التي تحقق الإصلاح، ويتحقق ذلك بوجود حكومة وبرلمان يمثلان توجهًا إصلاحيًّا ورؤية مستقبلية مقبولة اجتماعيًّا نابعة من إرادة شعبية وقانونية تحقق العدالة والمساواة، مع توفر القدرة الكافية والشجاعة على إجراء التعديلات التي تبتعد كليًّا عن المصالح الشخصية أو تخدم الفئة الضيقة من المجتمع، واستهداف جميع مكوّنات الدولة بدءًا من الدستور وتنتهي بصلاحيات مؤسسات الدولة، وهنا لا ننكر دور الأحزاب المهم في هذه العملية التي تمثل الدور الأكبر في برنامج الإصلاح، بالإضافة إلى القوى الاجتماعية والنقابات المهنية التي تُعدّ الكتلة الحيوية في مجال الإصلاح، والتي قدّمت تجارب عديدة مهنية وسياسية عالجت قضايا عديدة في المجتمع. (الحمد، 2011).

بالإضافة إلى العمل بجهد لبناء الثقة والإجماع حول القوانين والسياسة وحول خارطة الطريق الوطنية، وتوحيد الأجندات والبرامج المختلفة لتجاوز وحل بعض القضايا والأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية، ويتحقق ذلك من خلال حوار وطني ذكي، والتوصل إلى توافق بين مختلف القوى الشعبية والشباب والمجتمع المدني، وتهدئة المخاوف وتقديم الضمانات للتوصل إلى خطة تعود بالنفع على الجميع.(Abu Rumman, 2021, p:18) .

والجدير بالذكر هنا أن أزمة الثقة بين المجتمع والدولة ظهرت نتيجة سيطرة الحكومات وبعض الأجهزة والمؤسسات في الدولة على معظم القرارات المتعلقة بحياة الشعب، بالإضافة إلى الضعف الذي أصاب التعاون بين الحكومات والمجالس النيابية في الوصول إلى صياغة موضوعية للسياسات العامة، وذلك تزامنًا مع ظهور الفساد وعدم وجود آليات رقابية ومساءلة ومحاسبة، وهذا ما أفقد المواطن الثقة بالحكومة والمجلس النيابي والعمل السياسي والإصلاحي، خاصةً بما يرتبط بالمشاركة السياسية. ولحل هذه الأزمة وإعادة بناء العلاقات بين الدولة ومؤسساتها والمجتمع، لا بد أن تكون هناك خطوات لمأسسة المشاركة السياسية داخل إطار الديمقراطية، والاعتراف بأهمية الترابط والشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة، مع المضي في تعزيز بعض المفاهيم؛ كمفهوم المواطنة القانونية والسياسية، وتعزيز الولاء والانتماء والمشاركة السياسية بعيدًا عن العشائرية والقبلية، والحرص على سيادة القانون. (أبو حمود، 2024، ص:213-214).

فمن خلال هذه الفرص، يمكن التركيز بشكل أكبر على نتائج هذا الإصلاح وعدم التخوّف من

التكلفة والتغيير، وبناء ثقة مشتركة بين جميع فئات المجتمع، وإحداث التحوّل بشكل تدريجي وإيجابي، ففجوة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة قد تؤدي – إذا استمرت – إلى أثر سلبي على المجتمع، بالإضافة إلى تأسيس مجتمع تعددي يقوم على أساس احترام جميع الآراء، وحماية الحقوق الفردية والجماعية واحترام المواطنة، والسعي إلى الانتقال إلى مجتمع إنتاجي يكفل حلّ بعض القضايا الاجتماعية كالبطالة والفقر، وينطلق ذلك مع تبنّي ثقافة جديدة تتخلّى فيها الحكومات ومؤسسات الدولة عن التخوّف من التغيير والانطلاق نحو الإصلاح. (المعشر، 2021).

**استراتيجيات تمكين الشباب وتعزيز الثقافة السياسية لتحقيق الإصلاحات الديمقراطية**

- الاستفادة من طاقة الشباب التي تتسم بالطموح والحماس والرغبة في المعرفة والاستكشاف والساعية إلى مستقبل مشرق يتعزّز فيه تحقيق مقومات التنمية، وذلك من خلال مخاطبة هذه الفئة، خاصةً التي تتميز بالمعرفة والعلم ولديها قدرة عالية على التعامل مع التطور الكبير في المجال التكنولوجي وثورة المعلومات، ولديها المقدرة على التفاعل مع مواقع التواصل الاجتماعي، ويمتلكون مهارات وفكر وعلم وخبرة واحترام وقبول شعبي، ولديهم ولاء وانتماء عالي المستوى، فمن الصعب تهميشهم وتهميش أفكارهم وآرائهم، فلا بدّ من تفعيل أداة الاتصال الفعال معهم، وتحسين الأحوال المعيشية التي تعدّ عائقًا أمامهم، ولذلك لا بدّ من شراكة حقيقية مع الشباب والحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني لصقل مهارات وقدرات وأفكار هذه الفئة واستثمارها؛ لإعداد قيادات قادرة على الإبداع والمبادرة وأخذ زمام الأمور نحو الإصلاح والتحوّل.(الخشمان، 2021). بالإضافة إلى دعم الشباب والمرأة ودفعهم نحو الاندماج في المجتمع والحياة السياسية وذلك انطلاقًا من تحقيق الاندماج والمساواة لجميع افراد وفئات المجتمع. (Strunk, 2022).
- التركيز على الثقافة السياسية للمواطنين، والتي تعدّ حلقة الوصل للنظام السياسي والمجتمع، فلا بدّ أن يؤخذ بالاعتبار البنية الثقافية والفكرية وتوجهات المجتمع، وذلك يعتمد على مدى شرعية النظام السياسي ومأسسة النظام لمؤسسات الدولة، وقدرته على تطبيق القوانين وتفعيل التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تتوافق مع الثقافة السياسية وتدعمها، بالإضافة إلى السعي لتشكيل الهوية الوطنية الجامعة التي تقوم على أسس المشاركة الفاعلة بين جميع مكوّنات المجتمع وتكون فيها القيمة العليا للكفاءة والمواطنة، حيث إن تراجع الثقافة السياسية في أي مجتمع

سيؤدي إلى تراجع الحوار وتبادل الأفكار والآراء، والتسامح، والمشتركة والاهتمام بالقضايا العامة للدولة. ولبناء مفهوم الديمقراطية الحقيقية وتطبيقها على أرض الواقع وترسيخها في المجتمع، لا بدّ من الاستفادة من تطوير وتعديل قانون الانتخابات الذي هو الركيزة الأساسية لبناء الديمقراطية، كما يعدّ من المؤشرات المهمة لقياس التنمية والإصلاح السياسي في الدولة، وأساسًا لتعزيز المشاركة السياسية والدعم الشعبي من خلال انتخابات حرة تخلق مجلسًا نيابيًّا تشريعيًّا يشرّع القوانين، ويقوم بمهمة الرقابة على الحكومة ويحاسبها على أعمالها، ونجد ذلك في قانون انتخابات (2022)؛ حيث يتمحوّر حول تطوير السلوك الانتخابي، وأصبح الاختيار يقوم على أساس البرامج.(أبو حمود، 2024، ص213– 217)

- الاستفادة من الفرص المتاحة لتأكيد على أهمية التعددية والمشاركة السياسية وهي فتح المجال أمام الجميع لكافة الأطياف السياسية في أن تمارس دورها في الدولة وفي اتخاذ القرارات، ويظهر ذلك في التفاعل مع الحركات والنشاطات الحزبية السياسية فهي عنوان الديمقراطية الحقيقية، وهي عامل من عوامل نجاحها ومؤشر على النضج السياسي والثقافي والاجتماعي للجميع، ولذلك لا بدّ أن تسعى الأنظمة السياسية إلى رفع نسب المشاركة، وتوعية المجتمع بحقوقهم وواجباتهم، والتركيز على الانخراط في جميع مجالات الحياة، وتعزيز ممارسة الحقوق المدنية بما يضمن رضا الجميع.(الحضرمي، 2019، ص:240)
- استغلال ما طرح في قانون الأحزاب والانتخابات (2022) من حرية للتعبير عن البرامج السياسية، وتقديم المرشحين أكثر استقلالية، وترسيخ مفاهيم عديدة مرتبطة بالعملية الديمقراطية؛ لما تمتلكه الأحزاب من تأثير على عملية اتخاذ القرارات السياسية وتعكس تطلعات الشعب الأردني، وتسهم في تقديم برامج سياسية وتنموية تلبّي حاجات المواطنين. (Dajah, 2024)
- الاستفادة من هذه الفرص لإزالة جميع العوائق التي تقف أمام الإصلاح، خاصةً إذا تم تطبيق جميع مخرجات المبادرات الملكية والحكومية على أرض الواقع، بالإضافة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على كل الإصلاحات، والذي يوفر الضوابط والتوازن لضمان بقائها واستمراراها. (الطاهر، 2023)، والتركيز على الهدف الرئيس للمبادرات الأردنية الرسمية للإصلاح والتحديث، ومحاولة الاندماج السياسي والاجتماعي من خلال ضمان حقوق الإنسان، وتعزيز الأمل في الوصول إلى حياة كريمة للجميع، وهذا يتطلب إرادة سياسية

وتصميم ومتابعة مستمرة لعمليات تنفيذ جميع البرامج الإصلاحية، وفرض محاربة الفساد ومعاقبة الفاسدين علنًا، ومعاقبة كل من يعرقل عملية الإصلاح، واحترام الحريات المدنية وحرية الرأي والتعبير، وممارسة السياسية، وبناء مفهوم جديد للإستراتيجية الوطنية، والبدء في التشخيص الدقيق لجميع المشاكل الأساسية، ومحاولة تقديم الحلول الفعالة من خلال التنسيق بين مؤسسات الدولة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، ونزع كل ما يؤدي إلى الجريمة والإرهاب. (AL sabaileh, 2022,p: 256-258)

## النتائج:

1- يترتب على موقع الأردن الجغرافي تحديات على كل الأصعدة؛ مما يجعله ما بين مصلحة الأمن والدفاع، والحاجة إلى التنمية والإصلاح.
2- تسهم الظروف الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي في معظم الدول المجاورة للأردن في التأثير على حركة الإصلاح والتحديث، وذلك لتركيز على الأمن الوطني والاستقرار السياسي بشكل أكبر.
3- تلعب الظروف والتحديات الاجتماعية دورًا كبيرًا في العزوف عن المشاركة السياسية لشريحة كبيرة من الشعب الأردني، وتأثر على نمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.
4- التحديات الاقتصادية تشكل العبء الأكبر على مسار الإصلاح والتحديث؛ وذلك بسبب قلة الموارد الاقتصادية والطبيعية التي يعتمد عليها الأردن، والتي تساعد في تجاوز أي تحديات اقتصادية قد تتعرّض لها الدولة.
5- توفر فرص عديد تتيح المجال أمام مسار الإصلاح التقدم بخطوات والنجاح في تحقيق الجهود الإصلاحية.

## التوصيات:

1- استثمار الشباب في عملية الإصلاح، وتوفير الفرص الكافية للمشاركة في عملية الإصلاح وتعزيزها.
2- ضرورة تكيّف الحياة السياسية في الأردن مع المتغيرات الإقليمية والدولية.
3- مضاعفة الجهود لنشر الثقافة السياسية، وبالأخص المتعلقة بالديمقراطية والمواطنة والمشاركة

السياسية التي تلعب دورًا أساسيًّا في التأثير على الأفكار والسلوك الإنساني، وبالتالي يكون من السهل تحقيق الإصلاح السياسي.

4- تعزيز ثقة المواطنين بالحكومات من خلال الاستقرار الحكومي وتنفيذ المشروعات الوطنية التنموية على أرض الواقع.

5- تفعيل دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وتطويرها، والتي تعدّ ركيزة أساسية في المجتمع الديمقراطي.

6- توسيع المشاركة الشعبية من خلال أطر مؤسسية توجه الافراد في المجتمع لمصالحهم الحقيقية وتعزز الانتماء للوطن.

7- تفعيل دور المؤسسات التعليمية والمناهج والأنشطة اللامنهجية لإعداد الشباب وتدريبهم على ثقافة سياسية جديدة تتبنى المشروع الإصلاحي السياسي والاقتصادي المبني على أسس الديمقراطية ومفاهيم المواطنة وسيادة القانون.

## قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربيّة**

**1- الكتب:**


- الجمرة، يونس (2017)، **تأثير الجغرافيا السياسية على السياسة الخارجية**، ط1، الأردن: منشورات المفرق مدينة الثقافة، دراسات وزارة الثقافة.
- العمايرة، ابراهيم عبد القادر الدسوقي (2017)، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
- كلالدة، ظاهر؛ وجودة، محفوظ (1997)، **اساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.


**2- المجلات العلميّة:**


- أبو حمود، موفق محمد؛ والعودات، عبد السلام محمد (2024)، الإصلاح السياسي في الأردن: قراءة تحليلية في قوانين الانتخابات النيابية الأردنية 2013-2020 وأثرها على المشاركة السياسية الانتخابية، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، عمادة البحث

العلمي، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد16، العدد (1)، 2014.
https://doi.org/10.35682/jjlps.v16i1.521

- أبو حمود، موفق (2016)، دراسة الاتجاهات نحو مقومات التنمية السياسية في الأردن: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت: المجلد44، العدد (2)،2016.
- الحضرمي، عمر؛ والغبين، فهد عايد (2019)، الإصلاح السياسي في الأردن في عهد الملك حسين والملك عبد الله الثاني (2017–2019) دراسة مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن: المجلد46، العدد (1)، 2019.
https://doi.org/10.35516/0103-046-986-015
- حنتولي، إيمان عبد العزيز فهيم (2019)، أثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي في الأردن، المجلة العربية للنشر العلمي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، العدد (9)، 2019.
- الجريدة الرسمية (2023)، قانون الموازنة العامة لسنة المالية 2023، ع5845، رئاسة الوزراء الأردنية، الأردن، 1071
- الدباس، خالد مفضي (2023)، الإصلاح السياسي وإشكالية التموضع الديمقراطي في الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جامعة اليرموك، الأردن، المجلد20، العدد (1)، 2023
- السرحان، عطا الله غثيان؛ والشدوح، عماد مصطفى علي (2019)، الإصلاحات السياسية في الأردن بين رهانات الملكية وضغوطات المعارضة والحراك الشعبي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية الاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن، 46المجلد، العدد (3)، 2019 502–502.
https://doi.org/10.35516/0103-046-003-035
- طاران، عايد محمد؛ ومرعي، ابتسام محمود؛ والرواشدة، شذا حسين؛ والمساعيد، بشير مفلح (2021)، أثر اغلاق المعابر الحدودية الأردنية السورية على الحركة التجارية في مدينة الرمثا (معبري الرمثا وجابر: دراسة جغرافية)، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت: المجلد49، العدد (1)، 2021.
https://doi.org/10.34120/0080-049-001-005

- عيادات، زيد وسامر بني هاني وعلي العساف (2021)، الاقتصاد الأردني: سيناريوهات ما بعد الجائحة، أوراق السياسات، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، شباط، 2021. https://jcss.org/340/the-economy-of-jordan-post-pandemic-scenarios-2/
- المقداد، محمد احمد (2012)، دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي: دراسة تحليلية 2001-2010، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن: المجلد9، العدد (12)، 2012
- المشاقبة، باسل (2022)، واقع الإصلاح السياسي في الأردن والتحديات التي تواجهه، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، الأردن، مجلد49، العدد الخامس، 2022. https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.2777
- مخلوف، رملي (2020)، توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجا، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، مجلد 06، العدد03، 2020

**3- وقائع المؤتمرات:**

- بدران، عدنان (2020)، الاقتصاد الأردني بعد الكورونا...إلى أين؟، المؤتمر الاقتصادي السادس: الاقتصاد الأردني ما بعد جائحة كورونا 2020/10/31، الجمعية الأردنية للبحث العلمي والريادة والإبداع، جامعة البتراء، الأردن.

**4- الرسائل الجامعية:**

- الخريشا، ناصر نايف حديثة (2017)، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن 1999-2017، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم لسياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.
- السويلميين، عواد بشارة عواد (2016)، تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن خلال فترة (1989-2015)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- الشهوان، راشد أحمد قبلان (2018)، تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- عليمات، خالد عيادة نزال (2015)، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الأردن، (رسالة دكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2153

- محمد، إبراهيم عبد القادر (2013)، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في فترة 1999–2013 دراسة حالة، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a1871da27e_1.pdf

**5- المواقع الالكترونية:**

- أخبار اليوم (2023)، **الحكومة: إعلان نتائج مؤشرات الفقر في الأردن خلال الربع الثاني من 2023**، مال وأعمال، اخبار اليوم، نشر بتاريخ 2023/3/22، اخذ بتاريخ 2025/12/11:

https://www.akhbaralyoom.com/article/6196?utm_source=chatgpt.com

- الحمد، جواد (2011)، **فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن**، مركز دراسات الشرق الاوسط، صحيفة الغد اليومية، نشر بتاريخ 10/10/2011، اخذ بتاريخ 9/11/ 2023:

http://mesc.com.jo/OurVision/2011/8.html

- الخشمان، عمر علي (2021)، **الاستثمار في الشباب ودورهم في الإصلاح والتنمية**، مقال، عمون، نشر بتاريخ 21/06 /2021، اخذ بتاريخ 2023/11/12:

https://www.ammonnews.net/article/617591

- الخصاونة، مالك (2017)، **الاقتصاد الأردني اختلالات وتحديات**، تقارير، نشر بتاريخ09/02/2017، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2-5.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/02/170209131200736.html

- دائرة الاحصاءات العامة (2024)، **معدلات البطالة الربع الثالث2023-2024**، (د.ت)،

اخذ بتاريخ 2023/11/12:
https://dosweb.dos.gov.jo/ar/

- الرواشدة، علاء زهير (2010)، **التحديات السياسية والأمنية الداخلية والخارجية التي تواجه الأردن**، مقال، صحيفة الرأي، نشر بتاريخ11/05/2010، اخذ بتاريخ 2023/11/10:
https://alrai.com/article/394119/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86

- صحيفة السوسنة (2023)، **تقرير يكشف عدد الفقراء في الأردن لعام 2023**، صحيفة السوسنة، نشر بتاريخ 08/07/2023، اخذ بتاريخ 2023/11/9، عبر الرابط:
https://www.assawsana.com/article/59916

- صوت عمان (2022)، **الحكومة: ارتفاع نسبة الفقر في الأردن لـ 24.1% بالربع الأول من العام**، محليات، صوت عمان، نشر بتاريخ 2022/6/9، اخذ بتاريخ 2025/12/11:
https://ammanvoice.net/article/39458?utm_source=chatgpt.com

- الطاهر، اسمهان ماجد (2023)، **لإبقاء الإصلاح على المسار الصحيح**، مقال، صحيفة الرأي، نشر بتاريخ 16/06/2023، اخذ بتاريخ 2023/11/11:

https://alrai.com/article/10785873/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D8%A5%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%AD

- المعشر، مراون (2021)، التركيز على عوائد الإصلاح، **مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط**، نشر بتاريخ 08/02/2021، اخذ بتاريخ 2023/11/9:
https://carnegie-mec.org/diwan/83833
- معهد السياسة والمجتمع (2023)، **ما الفرص والتحديات التي تواجه الأردن دوليًا واقليميًا اولويات الدبلوماسية الأردنية**، ابحاث ودراسات، نشر بتاريخ 12/02/2023، اخذ بتاريخ 2023 /11/10:
https://politicsociety.org/2023/02/12/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%AF/
- المكاحلة، شهاب (2018)، **سبع تحديات اساسية تواجه الأردن والأمن أبرزها**، مقال، صحيفة الرأي اليوم، نشر بتاريخ 12/08/2018، اخذ بتاريخ 2023/11/10:
https://www.raialyoum.com/%D8%B3%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85/

**المراجع باللغة الإنجليزيّة**


- Abu Rumman, M (2021**),** Democratic Reform in Jordan? Expectations After the King's Recent Call to Review Political Life**,** policy paper, Friedrich-Ebert-Stiftung (FES**),** Jordan & Iraq, March 2021.
- Alattyat, I, Musa St., & Suleiman S, (2003**).** Building Democracy in Jordan Building democracy in Jordan: Women's political participation, political party life, and democratic elections**.** Report as a part of a project, International Institute for Democracy and Electoral Assistance. https://www.idea.int/sites/default/files/publications/building-democracy-in-jordan.pdf
- ALsabaileh, A (2022), Jordan Amid Diverse Challenges and Comprehensive Counter Strategies**,** Geographical Overview, Mediterranean Yearbook 2022, MPCs. Middle East and Turkey, IEMed. Spain.
- Dajah, H (2024)**,** Jordan's 2024 elections: A true test for political parties**,** opinion, published on 2024/09/08 Jordan Times, Retrieved on 01/10/2024 from: https://www.jordantimes.com/opinion/hasan-dajah/jordans-2024-elections-true-test-political-parties
- jordannews(2023), **More than one-third of Jordanians live below poverty line, report finds**, National, News, jordannews, published on 2023/6/12, Retrieved on 11/12/2025 from: https://www.jordannews.jo/Section-109/News/More-than-one-third-of-Jordanians-live-below-poverty-line-report-finds-29697?utm_source=chatgpt.com
- Strunk, J (2022), Political Reform in Jordan – What's in for Women? published on 2022/10/13, Blog, Friedrich-Ebert-Stiftung (FES**),** Retrieved on 10/10/2023 from: https://mena.fes.de/blog/e/political-reform-in-jordan-whats-in-for-women.html
- United Nations(2022**), Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region**
- **2021**-2022**,** Economic and Social Commission for Western Asia, Beirut, Lebanon.p5-p105.